

## المحاضرة العاشرة: تطبيق التوصيات الدولية والوطنية في مجال الأخلاقيات.

تطبيق التوصيات الدولية في مجال الأخلاقيات:

### 1. اعتماد سياسة جديدة في تسيير الموارد البشرية:

أ. عند التوظيف:

- إدخال أخلاقيات المهنة في برامج المسابقات للدخول للوظيفة العمومية.
- التحقق بعد الخروج من مرحلة التبرص من نزاهة العون وإخلاصه.

ب. عند التقييم:

- وضع قواعد محددة لمراعاة خصوصيات كل وظيفة للقيام بتقييم موضوعي.
- تحسيس المقيمين بأهمية الأخلاقيات في تقييم الموظف.

ج. ضمان الحركة:

- وضع إلزامية الحركة في بعض المناصب الحساسة.
- يجب أن تكون الحركة مبنية على قواعد موضوعية.

د. التكوين:

- تخصيص مقياس متعلق بأخلاقيات المهنة، وكذا عقد أيام دراسية ومحاضرات دورية للتوعية والتحسيس.

### \* إنشاء هيئات متخصصة في مجال الأخلاقيات:

إن إنشاء هذه الهيئات يستجيب للأهداف الأساسية الآتية:

- أ. التنسيق الحسن والمنسجم للهيكل الإدارية وإعطاء مشروعية أكثر لمسيرة الأخلاقيات.
- ب. السهر على تطبيق أحكام الدولة الخاصة بالأخلاقيات المهنية في الوظيفة العمومية.
- ت. المساعدة على تصور سياسات تكوين وإعلام باستعمال أدوات بيداغوجية حديثة.

### \* تبني سياسة إعلامية داخل الإدارة للتحسيس للأخلاقيات:

أ. عقد اجتماعات دورية مع الموظفين على كافة المستويات وشرح مختلف أبعاد هذه المنهجية.

ب. استغلال جميع الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة للترويج للأخلاقيات.

ت. تكريم الموظفين الذين لهم مسار أخلاقي مشرف، وكذا فضح جميع الموظفين المعاقبين بسبب الأخلاقيات المهنية.

ث. فتح صفحات على الأنترنت بخصوص الأخلاقيات المهنية، وعرض ما توصلت إليه تجارب الدول في مجال تجسيد الأخلاقيات.

ج. إشراك النقابة باعتبارها شريك اجتماعي هام والأخذ بمجدية الاقتراحات التي تقدمها في مجال ترقية الأخلاقيات.

**\* تدعيم هيئات الرقابة:**

- أ. التنسيق بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في إعداد مخططات الرقابة حتى تتمكن من تغطية أكبر عدد ممكن من الهيئات الإدارية.
- ب. اعتماد الاعلام الآلي والتقنيات الحديثة في مجال الرقابة والتدقيق.
- ت. تدعيم هيئات الرقابة بأعوان مؤهلين للقيام بوظائف الرقابة.
- ث. تحسيس المسؤولين بأهمية الرقابة السلمية.
- ج. إعطاء أكثر استقلالية للمفتشيات الوزارية.
- ح. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التقارير المعدة من طرف هيئات الرقابة بالقيام بالإجراءات اللازمة تبعاً لنتائج التقارير.

**\* شفافية القوانين والتنظيمات والإجراءات:**

- أ. أن تكون جميع الإجراءات الإدارية شفافة وواضحة ودقيقة ومحل إعلام لكل من يهمه الأمر.
- ب. أن يسمح القانون بحق الطعن في جميع القرارات على جميع المستويات.
- ت. تبسيط الإجراءات، لتكون واضحة لكل المواطنين.

**\* الاهتمام بالجانب الاجتماعي وشروط العمل:**

إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظف من أهم الوسائل لتحسينه من مختلف الانحرافات الأخلاقية التي يمكن أن تنجر عن تدهور وضعه الاجتماعي الذي يؤدي بالموظف إلى استعمال طرق غير شرعية لتحسين ظرفه الاجتماعي والرقى بمكناته المادية فغياب سياسة اجتماعية من جانب الإدارة يجعل الموظف في موقع ضغوط قد تكون خارجية أو داخلية مما يؤدي إلى تفشي السلوكيات غير الأخلاقية، وتقوم هذه السياسة الاجتماعية على ثلاث محاور:

**أ. التكفل الاجتماعي:**

- بالموظفين ويمكن حصره في توفير معونات مالية للموظفين وقد تكون مادية في بعض الأحيان.
  - إضفاء صفة التكافل الاجتماعي بين الموظفين من خلال ترقية النشاط الاجتماعي.
  - ضمان استقرار الموظفين خاصة المتزوجين منهم، بتوفير سكنات اجتماعية تليق بمكان العمل وخصوصياته.
  - تحفيز الموظفين عن طريق بعض المنح والمساعدات أثناء مختلف المناسبات.
  - تقديم معونات لصالح الموظفين المتضررين لأسباب مختلفة قد تؤدي إلى تدهور وضعيتهم الاجتماعية.
- ب. سياسة الأجور:

- يجب الرفع من الأجر الوطني المضمون، حتى يكفل حياة كريمة لكل موظف.
- يجب أن يسمح الأجر للموظف بأن يضمن مستوى معيشي يغنيه عن البحث وظائف أخرى، كما هو حال الكثير من الموظفين.

- يجب أن يراجع سلم الأجور، وأن يحترم خصوصيات كل وظيفة.

ج. محيط عمل محفز:

يجب أن يتمتع الموظف بمحيط عمل محفز من حيث الجوانب التالية:

- جانب الوسائل المادية:

من خلال توفير كافة الوسائل الضرورية لتدقيق المهام وتحسين أدائها.

- جانب التكوين:

بحيث يجب أن يسمح هذا المحيط بالتكوين الدائم للموظف من خلال رسم سياسات التكوين.

- جانب الاستقرار:

من وسائل النقل، الإيواء، الحماية والأمن، بالإضافة إلى هياكل الإقامة والإطعام.

## 2. تطبيق التوصيات الوطنية في مجال الأخلاقيات:

- يجب أن تتصرف كل الحكومات بطريقة شفافة وأن تتمكن من معرفة استعمال المال العمومي في كل

المستويات، بضمان أن تكون الحسابات العمومية مفتوحة للفحص من قبل الشعب.

- يجب أن يلعب المجتمع المدني الدور الكامل في ترسيخ القيم.

- كل الحكومات يجب أن تضمن الاستقلالية، النزاهة وعدم التيسيس للنظام القضائي كأساس لسمو القانون.

- إن الحكومات بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، يجب أن تعيد دوريا في قدرة الأجهزة المهمة للدولة

على التسيير الحسن للمال العام وجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.

- إن الحكومات ملزمة بتبسيط الإجراءات التجارية والجمركية والإدارية والبنكية وهي ملزمة كذلك بالابتعاد عن

تطبيق الرسوم التقديرية، والضرائب الثقيلة والتوظيف والشفافية.

- إن إصلاح الإدارة هو مهم لخلق محيط محفز لمكافحة الفساد بشتى أنواعه.

- يجب على الدول تطوير فعالية قوانينها ضد الفساد مع احترام الدستور والمقاييس الدولية في مجال حقوق

الإنسان.

- وضع نظام للتصريح بأموال الأشخاص الذين لهم منصب عمومي وكذا عائلاتهم وإلزامهم بتبديد أموالهم

باستقلالية مع الموارد الشرعية لمداخيلهم، يجب أن يتقاضى الجميع أجور عادلة وتسجيل الهدايا الممنوحة

للموظفين.

- إصدار قوانين تجعل فعلا من الممكن تجميد، حجز ومصادرة الثروات المتحصل عليها بطريقة غير شرعية.

- ضمان حماية ملائمة للشهود ويجب على الحكومات أن تشجع التحقيقات المستقلة في المصالح والمؤسسات

العمومية.

- يجب على رجال الإعلام أن يفكروا في الدور التي يمكن أن تلعبه منشوراتهم لكي تعطى الصدى للجمهور في

مكافحة الفساد.

## سن مدونة للأخلاق لكل قطاع:

يمكن اعتبار تصريح ليما حول مكافحة الرشوة عن اجتماع البيرو من 07 إلى 11 سبتمبر 1997 الذي ضم أكثر من ألف ممثل من ثلاث وتسعين دولة هو إعلان المبادئ لتأسيس مدونة للأخلاق رغم أنه يركز على آفة الرشوة فقط، فقد أجمع المشاركون على أن الرشوة تنخر النسيج الأخلاقي لكل مجتمع وأنها تنتهك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والضعفاء وأنها تدمر سمو القانون الذي يعد أساس كل مجتمع متحضر كما أنها تؤخر التطور، وتحرم المجتمعات خاصة الأكثر فقرا من فوائد المنافسة الحرة، والمفتوحة لهذا خرجوا بالبند الأتي:

أ. الإطار العام لمحاربة الرشوة:

- محاربة الرشوة هي قضية كل فرد في المجتمع.
- هذه المحاربة تستلزم دفاعا عن القيم الأخلاقية وتدعيمها في كل المجتمعات.
- من الضروري تشكيل إئتلاف بين الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يعبر عن إرادة الجميع في مجابهة الظاهرة.
- قمة الدولة هي التي تنظم الممارسات في كل المجتمعات، حيث من أجل محاربة فعالة للرشوة، لا بد من البدء بأعلى درجة فيه.

ب. إجراءات محاربة الرشوة على الصعيد الإقليمي والدولي:

- يجب على المؤسسات الدولية أن تدعم بشكل تام الدور الخلاق الذي يلعبه المجتمع المدني لترقية وتطوير الحكم الرشيد، وأن تعمل معه كشريك لتحقيق هذا الهدف.
- يجب تجريم رشوة الموظفين الدوليين.
- يجب على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أن تسرع وضع سياساتها الجديدة ضد الرشوة، وخاصة لسحب القروض للحكومات التي لا تحارب بجدية مشكل الرشوة.
- يجب على المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للجمارك، الشرطة الدولية أن تعزز عملها المشترك في مجال محاربة الرشوة.

- يجب على وكالات التمويل أن تنمي مساعدتها للدول بخصوص البرامج الوطنية للنزاهة.
- يجب تطوير وتنظيم العمليات المنجزة من طرف كل المراكز البنكية الدولية لضمان أن الأموال المراقبة من طرفها مسيرة حسب مقاييس دولية معتمدة، وأن الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية مصيرها الحجز.
- في عدد من الدول هناك إستعجال لإصلاح النظام البنكي والإدارات الجمركية بالتركيز على الشفافية والنزاهة، وفي هذا الإطار يجب على أعضاء المنظمة العالمية للجمارك التطبيق الكامل لتصريح أروشا لسنة 1993 وتصريح كلومبس سنة 1994.

- إن مختلف الجمعيات الدولية للمحاسبين ومدققي الحسابات والجمعيات الدولية لأعوان الصرف يجب أن يضعوا بدقة قواعد محاسبية واضحة وعالمية معترف بها على الصعيد الدولي.

- إن الجمعيات المهنية الدولية يجب أن تهتم عن كتب بقطاعها الوطنية واستعمال تأثيرها لضمان أن المقاييس المهنية هي محمية ومدعمة.